الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

سكة (الهلالي)

فريدة النقاش
مصر

حلت الذكرى الثالثة لرحيل المناضل الشيوعى والمحامى والفقيه القانونى (أحمد نبيل الهلالي)، ولا تزال سيرته ومسيرته نبعا للباحثين عن أمل والحالمين بعالم أفضل تسوده قيم العدالة والمساواة، وينتهى فيه الى الأبد استغلال الإنسان للإنسان، وتخرج البشرية كلها من حالة ما قبل التاريخ لتكتب تاريخا جديدا .

نبيل الهلالي

ظل (نبيل الهلالي) طيلة مسيرته النضالية، التى امتدت لأكثر من نصف قرن انتقل فيها بين السجون والمعتقلات من شمال البلاد لجنوبها وفى كل العهود ـ الملكية والجمهورية ـ ظل طيلة هذه السنين يشكل كعبة رجاء، لا فحسب لهؤلاء الذين اختاروا أن يدخلوا من الباب الضيق مناضلين ضد الظلم والاستغلال، وإنما أيضا لهؤلاء البشر العاديين الذين اقتربوا من عالمه، وكان كالمغناطيس يجذب اليه فضائل الناس، ويوقظ بمجرد وجوده بينهم حسهم الأخلاقى وروح العدالة فيهم، كأنما يتضمن هذا الوجود فى ذاته دعوة للعطاء والأثرة، دعوة لإعلاء العام على الخاص حتى لو كان هذا الخاص عزيزا على القلب . . إنها الإشارات العظيمة لأخلاق المستقبل، الأخلاق الإنسانية حقا التى تنهض على الفاعلية الثورية وهى تلهم الباحثين عن قدوة ومثل النافرين من النفعية العارية للرأسمالية خاصة حين يتحول الحس العملى فيها إلى جرائم حيث تبرر الغاية الوسيلة حتى لو كانت الوسيلة منحطة ولا أخلاقية .

لم ينفصل الطريق عن الهدف فى سيرة الهلالي ومسيرته وفكره، ومارس هو هذا التطابق كأنه يتنفس، فحظي بهذا النوع من الاجلال حتى من قبل أعدائه السياسيين والطبقيين، الذين فى حين غضبوا من أفكاره وخياراته ورؤاه، توقف بعضهم أمام ما يعتري عالمهم الذى يكشفه وجود أمثال الهلالي من خراب وعفن .

ولعل من أبرز ما تركه الهلالي وسوف يبقى حيا الى الأبد (فكرة) كان يعمل هو عليها بدأب وصبر وتقول الفكرة إن المثل الأعلى السياسى والقدوة الأخلاقية المستقبلية ليست بعيدة المنال، بل انها يمكن جدا أن تتحرك على هذه الأرض المليئة بالآلام، وأن تكون فى متناول هؤلاء الصادقين فى خياراتهم، ويكشف لهم وجودها عما بداخلهم من قدرات ربما كانوا لا يعرفونها عن أنفسهم .

وحول هذا الرمز العظيم فى حياتنا تحلق عشرات الآلاف من الناس العاديين، وباسمه لم يفقد الكثيرون الثقة فى مستقبل الاشتراكية كما فعل كثيرون وهم يقفزون الى الشاطئ الآخر . ولم يفقد (الهلالي) أعصابه وبقى ثابتا متشبثا بمبادئه وأخلاقه حين انهارت التجربة الاشتراكية الأولى وخسرت الإنسانية كلها حلما جميلا، لكنه هو ومن بقوا على دربه متطلعين الى نموذجه لم يخسروا السبيلا .

وحين كتب السيناريست الموهوب يوسف معاطى مسلسله (سكة الهلالي) قبل عامين أظن أنه كان يستلهم هذه السيرة الفذة (لأحمد نبيل الهلالي) فى بعض جوانبها .

ويعكف عدد من الباحثين والتلاميذ المخلصين على دراسة أعماله وجمع أوراقه وبخاصة مرافعاته التى دافع فيها عن اليسار المصرى وعن مظلومين كثيرين هو الذى رفض من حيث المبدأ الدفاع عن تجار المخدرات أو منظمى شبكات الدعارة حتى لو بدا أنهم مظلومون .

وطالما وضع أحمد نبيل الهلالي القانون فى إطاره الأعم حيث تترابط الظواهر كافة، فكانت مرافعاته دروسا ثمينة فى الاقتصاد والسياسة والثقافة والأخلاق مما يستوجب اعادة قراءتها كتعبير عن حركة التناقض بل شرعيته فى معرفة تطور المجتمع الإنسانى والفكر والتاريخ، وهى دروس يستوعبها الآن بعض تلاميذه الذين ساروا على دربه وانخرطوا فى النضال السياسى دون أن يعتبروا المهنة هى آخر المطاف كما فعل هو، وأصبح للصعود الاجتماعى معنى أوسع وأعمق من مجرد النجاح المهنى، بل هو أيضا انخراط فى صفوف الشعب وانحياز للكادحين ضد النهب والاستغلال والفساد والاستبداد، لتكتسب السياسة معنى أكبر كثيرا مما يراها البعض كمجموعة من الألاعيب والحيل الماكرة والمؤامرات فالسياسة كانت بالنسبة له ولمن ساروا على دربه وظلوا أوفياء له هى فن تغيير العالم وليست فحسب فن الممكن، لأن الواقع ينطوي على ممكنات كثيرة بعضها يدفع الى الوراء والآخر الى مستقبل جديد . . وحين يأتي هذا المستقبل سيحتل الهلالي مكانته اللائقة فيه.

انتخابات مجلس الشعب.. بين المشاركة والمقاطعة

حسين عبدالرازق
مصر

يدور حوار جاد داخل أحزاب المعارضة الرئيسية، خاصة حزبي التجمع والوفد حول الانتخابات البرلمانية المقرر أن تجرى في خريف العام القادم ٢٠١٠ لانتخاب مجلس الشعب، والتى يروج البعض أنها ستتم قبل موعدها بعام نتيجة صدور قرار جمهوري بحل المجلس الحالي خلال الأسابيع القادمة والدعوة لانتخابات مبكرة في أكتوبر القادم

ومن الواضح أن هناك اتجاهين واضحين داخل حزبي الوفد والتجمع من المشاركة في الانتخابات البرلمانية القادمة، يصعب قياس مدى قوة كل اتجاه وإذا ما كان يعبر عن أغلبية أو أقلية في الوقت الحاضر.

الاتجاه الأول يرى ضرورة خوض انتخابات مجلس الشعب القادمة سواء تمت هذا العام أم في موعدها في أكتوبر ٢٠١٠ فأحزاب المعارضة كالتجمع والوفد التي ترفع شعار التغيير وتطرح برنامجا بديلا لبرنامج الأزمة الذي طبقه الحزب الوطني الحاكم طوال ٣٣ عاما، وتؤكد اعتمادها للنضال الديمقراطى السلمى أسلوبا وحيدا للتغيير ورفض الاساليب والوسائل الانقلابية، والاحتكام للجماهير التي تملك وحدها تحديد خياراتها دون وصاية أو أبوية من أحد، لاتملك ترف الانسحاب من معركة جماهيرية وسياسية أساسية مثل معركة انتخابات مجلس الشعب، اضافة إلى أن الأوضاع مهيأة للمعارضة الجادة لتحقيق نتائج ايجابية في ظل الرفض الجماهيري الكاسح للحزب الوطني وسياسته التي قادت البلاد الى الفقر والبطالة والفساد وتدني مستوى معيشة الغالبية العظمى من المواطنين خاصة العمال والفلاحين وغالبية الطبقة الوسطى، وأدت الى تراجع وتوقف التنمية وغياب حزبي التجمع والوفد والجبهة الديمقراطية والناصري عن معركة انتخابات مجلس الشعب القادم قد يدفع الناخبين الى مقاطعة التصويت أو التصويت للإخوان المسلمين أو للحزب الوطني في ظل هذا الخيار المغلق، والنتيجة في الحالتين كارثة واستمرار لسياسات الأزمة ورغم صحة القول بأن الحكم القائم احترف تزوير الانتخابات العامة وأن الانتخابات القادمة ستشهد تزويرا فاضحا يفوق كل ماسبق، نتيجة لإلغاء الاشراف القضائي في التعديلات الدستورية الاخيرة، ولوجود قرار باسقاط جميع مرشحي الإخوان المسلمين بكل الطرق الممكنة.. إلا أن الحكم في حاجة ماسة أمام الرأى العام وأمام الخارج لوجود المعارضة المدنية، وبالتالى فهو مضطر أن يسمح للمرشحين الذين سيحققون الفوز في الانتخابات القادمة من الاحزاب المدنية المعارضة بالنجاح طالما أنهم لايهددون في جملتهم أغلبية الثلثين في مجلس الشعب إضافة إلى أن الانتخابات العامة فرصة لا تتكرر إلا كل خمس سنوات لكسر الحصار الأمنى والقانونى المفروض على الاحزاب والاتصال المباشر بالجماهير وشرح برامج الحزب ومواقفه وكسب التأييد وعضوية جديدة، خاصة بين الشباب.

الاتجاه الثاني يدعو لمقاطعة الانتخابات القادمة وحرمان الحزب الوطني من تقديم غطاء ديمقراطى لانتخابات مزيفة تفتقر الى النزاهة والحرية وإذا كانت الانتخابات البرلمانية الأخيرة عام ٢٠٠٥ وفى ظل وجود قاض على كل صندوق قد شهدت تزويرا كبيرا أدى الى أن حزب الوفد الذي رشح ١٢٠ مرشحا لم يسمح بفوز إلا ٦ منهم بنسبة ٥٪ وحزب التجمع الذي رشح ٥٢ لم يسمح إلا بفوز ٢ منهم بنسبة ٣,٨٪ فالمؤكد أن الانتخابات القادمة ستشهد تزويرا أوسع وأخطر في ظل غياب الاشراف القضائي تماما ولن تستطيع الاحزاب المدنية مواجهة الانفاق المالى الهائل المتوقع في هذه الانتخابات، ولا مواجهة بلطجة الدولة وبلطجة مرشحي الحزب الوطني، بعد أن أصبح العنف واستخدام القوة والسلاح والمال ظاهرة مصرية في جميع نواحي الحياة والرهان على أن تكون المعركة الانتخابية فرصة لكسر الحصار واللقاء بالجماهير رهان خاسر، فتجذّر الدولة البوليسية وتصاعد دور أجهزة الأمن وحجة تصدى الدولة لاسقاط الإخوان المسلمين سيؤدي الى حصار المرشحين من كل الاتجاهات عدا الحزب الوطني، وفرض قيود على عقد المؤتمرات والمسيرات الانتخابية وملاحقة الأعضاء والأنصار والمندوبين واحتجازهم وسيدفع هذا المناخ غير الديمقراطى السائد والمتصاعد ملايين المواطنين الى الامتناع يوم الانتخابات عن الذهاب الى مراكز التصويت ومقاطعة الانتخابات عمليا، وغياب الناخبين ـ لم يصوت إلا ٢٤٪ من المقيدين في الجداول في انتخابات ٢٠٠٥ ـ فرصة ذهبية للتزوير والرهان على حاجة الدولة الى المعارضة المدنية داخل مجلس الشعب قد يكون رهانا خاسرا، فطالما هناك مرشح من الحزب الوطني يخوض المعركة أمام مرشح من حزب معارض أو مرشح مستقل، وبصرف النظر عن رغبات الحكم، فسيلجأ مرشح الوطني لاستخدام المال للتزوير والبلطجة لحسابه الخاص لضمان فوزه بعضوية المجلس

وحسم موقف الأحزاب الرئيسية المعارضة من انتخابات مجلس الشعب القادمة ـ حتى لو كانت ستجرى في تشرين الاول/ أكتوبر ٢٠١٠ ـ ضرورة ملحة، لأن كل اختيار سواء كان المشاركة أو المقاطعة له برنامجه وتبعاته التي تبدأ من الآن إن لم تكن قد بدأت بالفعل منذ اعلان نتائج انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٥.

العالم إذ يقف عاجزاً أمام حماقات "الزعيم الغالي"!

سائح ينظر الى صور الزعيم الكوري الشمالي

ابتلينا في العالم العربي بمجموعة من المحللين والمفكرين الذين يحكمون ويتصرفون ويتحدثون بازدواجية غريبة. كل ذلك من منطلق عدائهم المرير للغرب والولايات المتحدة الأمريكية على وجه التحديد. ولعل اقرب وأحدث مثال على صحة ما نقول هو موقف هؤلاء السادة من قضية البرنامج النووي الكوري الشمالي وتهديدات نظام "الزعيم الغالي" كيم جونغ ايل لجاراته بالويل وعظائم الأمور. فمن جهة يكرر هؤلاء ليلا ونهارا انحيازهم للديمقراطية ودولة المؤسسات والقانون، بل ويتباكون على حقوق الإنسان ويطالبون بمحاكمة كل من ينتهكها. لكنهم من جهة أخرى يساندون نظاما كنظام كيم جونغ ايل الذي ضرب أكتر الأمثلة في التاريخ وضوحا على استهتاره بكل تلك القيم السامية من خلال إدارة دولته بقبضة حديدية، بل وعزلها عن العالم وفرض المجاعة والتخلف عليها لصالح بناء قوة عسكرية مهابة يبتز بها الغرب وجاراته.

عبدالله المدني
البحرين

في عام ١٩٩٤ وقعت حكومة بيونغيانغ وإدارة الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلنتون مذكرة تفاهم قضت بأن تجمد الأولى طموحاتها النووية وتفتح أبوابها أمام آليات التحقق من ذلك، في مقابل حصولها على دعم أميركي ودولي لإنقاذ اقتصادها المنهار وتزويدها بحاجتها من الطاقة. وقتها وصفت هذه الاتفاقية التي جاءت بعد ٥٥ جولة من المحادثات بأنها الخطوة الأولى على طريق إنهاء نصف قرن من العداء المرير بين الطرفين وتطبيع علاقاتهما الثنائية ، وبأنها المدخل الى إحلال السلام الدائم والشامل في شبه الجزيرة الكورية وعموم شمال شرق آسيا وربما توحيد الكوريتين بالطرق السلمية.

لكن بيونغيانغ خلافا لما كان متوقعا راحت تواصل ألاعيبها السابقة في صورة استعراض قوتها والتحرش بجاراتها وتهريب الأسلحة الى الخارج والاستمرار في خططها النووية ومقابلة الخطوات السلمية من جانب سيئول بالبرود. وتفسيرا لهذه السياسات قيل أن نظام كيم جونغ إيل الحديدي شعر بأنه لم يحصل من الاتفاق مع الأميركيين على كل ما كان يطمح إليه ومن ضمنه ضمانات بعدم المس به مستقبلا ، فعاد الى المشاغبة من أجل ابتزاز المجتمع الدولي. ورغم هذه السياسات الكورية الشمالية ، فان إدارة كلينتون الديمقراطية ظلت صابرة ، معولة على إمكانية تغيير مواقف بيونغيانغ من خلال سيئول التي راحت بعيد اتفاقية أكتوبر تضخ المساعدات والرشاوي لإقناع جارتها بفوائد السلام والانفتاح والتخلي عن النمط الستاليني في الإدارة والحكم.

لكن بوصول جورج بوش الابن وطاقمه الجمهوري الى البيت الأبيض صارت واشنطن أكثر حزما تجاه بيونغيانغ وراحت تتهم الأخيرة علنا بأنه نظام لا يحترم تعهداته ولا يمكن الوثوق به وبالتالي فلا جدوى من الدخول معه في صفقات ومساومات. وكان هذا إنذارا بسقوط ما أتفق عليه والعودة مجددا الى المربع الأول. ثم جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ لتقلب كل المعادلات وتغير كامل الاستراتيجيات الأميركية رأسا على عقب. إذ صارت أولويات الإدارة الجمهورية وعلى رأسها الجناح المتشدد هي حماية الولايات المتحدة ومصالحها من الأنظمة ذات الطبيعة الإرهابية و المالكة لأسلحة الدمار الشامل والمستعدة انطلاقا من عدائها للأميركيين لنقل هذه الأسلحة أو تكنولوجياتها إلى دول أو تنظيمات إرهابية معادية. ومن هنا حلت مكان سياسة الاحتواء الأميركية السابقة سياسة مطاردة الحركات الإرهابية في طول العالم وعرضه وسحقها وفي نفس الوقت إسقاط الأنظمة المشاغبة التي قد تتطاول على المصالح الأميركية أو توفر لحركات الإرهاب دعما أو ملاذا . وكنتيجة لهذه السياسة ظهر ما عرف بمصطلح محور الشر الذي ضم النظام الكوري الشمالي ليس لأنه يمتلك أدوات الشر وإمكاناته فحسب وإنما أيضا لاستمراره في تبني سياسات ومناهج تربوية قائمة على تلقين أجيالها كراهية كل ما يمت للولايات المتحدة وشعبها ونظامها وحضارتها بصلة.

وفي أعقاب ما حدث لنظام طالبان في أفغانستان ، ومع تطور المواجهة ما بين واشنطون ونظام صدام حسين في العراق ، شعرت بيونغيانغ بأن الأميركيين باتوا يقرنون القول بالعمل وأنه لن يمر وقت طويل إلا ويصلها الدور. هنا لجأ كيم جونغ ايل المعروف بغبائه وحماقاته وعدم اكتراثه إلا بديمومة نظامه على حساب آلام شعبه وفقرهم وتخلفهم وعزلتهم عما يجرى حولهم من ثورات معرفية وتكنولوجية ، الى سياسة ترهيب الأميركيين ، وذلك على أمل أن تقتنع واشنطون بان إزالة نظامه ذات أكلاف عالية وبالتالي فان عليها إعادة حساباتها.

خارطة كوريا الشمالية

وانطلاقا من هذه السياسة أعلنت بيونغيانغ علنا وصراحة في عام ٢٠٠٦ عن نوويتها وأنها باتت بالفعل تملك الأسلحة النووية القادرة ليس على ضرب حليفات واشنطون في الجوار و قواعدها العسكرية في كوريا الجنوبية وتايوان واليابان وإنما القادرة أيضا على الوصول الى العمق الأميركي .

وبطبيعة الحال لم يثبت من مصادر مستقلة صحة هذا الزعم ، لكن ما كان ثابتا وقتذاك هو أن بيونغيانغ لديها الخطط الجاهزة و الإمكانات اللازمة لدخول النادي النووي ، ناهيك عن امتلاكها فعلا للصواريخ بعيدة المدى القادرة على حمل رؤوس نووية ، وان لم تكن دقة وكفاءة تلك الصواريخ قد اختبرت بعد.

وبذهاب إدارة بوش الابن وعودة الديمقراطيين إلى البيت الأبيض خيل للزعيم الغالي أن ضعف الرئيس الأمريكي الجديد باراك اوباما وتعهداته بتغيير صورة الولايات المتحدة عالميا واستعداده للتفاوض حول الملفات الساخنة الموروثة من عهد بوش يجعله قادرا على العودة مرة أخرى إلى أساليب اللف والدوران وصور المماحكات التي مارسها أثناء فترة ولاية كلينتون! وهكذا رأينا في الأسابيع الأخيرة عودة قوية إلى طرح ملف بيونغيانغ النووي في وسائل الإعلام و داخل الكواليس السياسية للدول العظمى.

لكن لنفترض جدلا أن ما قالته بيونغيانغ عن امتلاكها لقوة نووية تدميرية هائلة حقيقة وأنها قادرة على توجيه ضربة استباقية الى الولايات المتحدة إذا ما شعرت بدنو اجلها. في هذه الحالة تخطأ بيونغيانغ كثيرا لو اعتقدت أنها سوف تستطيع تركيع الأميركيين أو تغير سياساتهم نحوها. فالأخيرة بفعل ما تحت يديها من إمكانات عسكرية واقتصادية لم يسبق أن تجمعت لدولة بمفردها قادرة أن تمتص أية ضربة كورية شمالية وترد الصاع صاعين، ماسحة من على وجه الخارطة دولة كيم جونغ ايل إلى الأبد.

ويبدو لي أن محاولة كيم جونغ ايل إضفاء الصفة النووية على بلاده ما هو استعارة مشوهة للطريقة التي تصرفت بها بكين مع الولايات المتحدة في الستينات. فالأخيرة كانت تعتمد في الخمسينيات وأوائل الستينيات سياسة إسقاط النظام الشيوعي الصيني بالقوة انطلاقا من تايوان ، لكن هذه السياسة تبدلت بمجرد كشف بكين عن قدراتها النووية في عام ١٩٦٤ وحلت محلها سياسة القبول بالأمر الواقع مع محاولة محاصرة نظام ماو تسي تونغ وتضييق الخناق عليه الى أن جاء هنري كيسنغر بدبلوماسية البينغ بونغ والتي أسفرت عن تطبيع العلاقات ما بين الطرفين وتعاونهما رغم التباين الكبير في أيديولوجيتهما.

وما لا يدركه ساسة بيونغيانغ أن كوريا الشمالية ليست الصين، لا من جهة الإمكانات ولا من جهة العمق أو التحالفات أو الوزن الدولي. هذا ناهيك أن تلك الواقعة حدثت في زمن مختلف وفي ظل معطيات غائبة اليوم تماما ، هي معطيات الحرب الباردة ووجود قطبين دوليين متنافسين يلعب الآخرون على تناقضاتهما من اجل البقاء. إننا اليوم في عالم جديد صارت لواشنطون فيه الكلمة الأولى وصار حتى منافسوها الكبار ينسقون معها ويتفادون إزعاجها ، بينما تعيش كوريا الشمالية في عزلة خانقة لا يخفف منها سوى علاقتها ببكين. لكن بكين أيضا تعارض حماقات بيونغيانغ بتحويل شبه الجزيرة الكورية الى حلبة للسباق النووي والأزمات وتمنعها مصالحها المتشعبة مع واشنطون في الدخول في مواجهة مع الأخيرة من اجل سواد عيون نظام بائس. هذا على الرغم من بعض التقارير التي ظهرت في الآونة الأخيرة والتي أجمعت على أن بكين تلعب دورا مزدوجا في هذا الملف، بمعنى أنها في العلن تقف ضد بيونغيانغ، لكنها في السر تمدها بكل أسباب البقاء والديمومة، وذلك من منطلق أن الصينيين يسرهم وجود دولة نووية مشاغبة للغرب بدلا من دولة كورية موحدة وديمقراطية بامكانها منافستهم اقتصاديا والترويج للديمقراطية على تخومهم. والشيء نفسه – وان بدرجة أقل – ينطبق على روسيا الاتحادية وريثة النظام الذي كان يوما ما حامية وحاضنة لنظام بيونغيانغ.

وهكذا فان الاجتماعات السداسية ما بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة بحضور الصين وكوريا الجنوبية واليابان وروسيا الاتحادية لحل مأزق بيونغيانغ مع واشنطون، ربما رأى فيها "الزعيم الغالي" مضيعة للوقت لأن الأميركيين – بحسب فهمه – اتخذوا قرارا بضرورة أن يلحق نظامه بنظامي الملا محمد عمر وصدام حسين طوعا أو قسرا عبر جملة من الوسائل تنتهي بالعمل العسكري. وكما تصرفوا في الحالة العراقية، فإنهم لن ينتظروا صدور قرار من الأمم المتحدة. أما موافقتهم على الاستمرار في الجهود الدبلوماسية وحضور مؤتمر بكين فليست سوى عملية يقصد من ورائها أن يثبتوا للعالم انهم منحوا الجهود الدبلوماسية الفرصة الكاملة ولم تفلح في إقناع "الزعيم الغالي" بالرضوخ لكل ما هو مطلوب منه بالكلمة والحرف.